



تقرير الأعمال و الاقتصاد السعودي

SABB ساب
Premier

الملاخص التنفيذي

بقي نشاط الإقراض المصرفى للقطاع الخاص قوياً في المملكة العربية السعودية، إذ ارتفع الإقراض المنحى للقطاع الخاص بنسبة 1.3 في المائة على أساس شهري خلال شهر مايو من عام 2015 والذى يعد أعلى نسبة نمو شهري تحققت منذ سبعة أشهر. كما واصلت الودائع الارتفاع أيضاً بسبب زيادة الودائع الإدخارية.

وعلى صعيد القطاعات الأخرى، استمر ارتفاع نشاط البناء والتشييد نتيجةً لتحول إهتمام الحكومة بقطاع البنية التحتية. وبالرغم من ذلك، أظهر القطاع بعض التباطؤ خلال شهر رمضان المبارك وإنخفاض حجم مبيعات الأسمدة خلال شهر يونيو من عام 2015.

شهدت أسواق الأسهم العالمية الضغوط نتيجةً للمخاوف العالمية بأزمة الدين اليونانية، والتي نتج عنها إغلاق البنوك اليونانية لمدة ثلاثة أسابيع، كما عمدت على تخفيض الحد اليومي للصرف إلى قيمة 60 يورو فقط. وقد تراجعت كلّاً من مؤشر "فوتسي 100" وـ"داكس" بنسبة 7.0 في المائة و4.0 في المائة على التوالي. وخلال شهر رمضان المبارك، شهدت أسواق مجلس التعاون الخليجي بعض التراجعات مع إنخفاض متوسط أحجام التداول في معظم أسواق المنطقة الخليجية. كما تراجع مؤشر تداول لسوق المال السعودي بنسبة 6.2 في المائة خلال شهر يونيو من عام 2015، بينما تراجع متوسط حجم التداول اليومي إلى 5.0 مليارات ريال خلال نفس الفترة والذى يعد أدنى مستوى له منذ شهر نوفمبر من عام 2015.

أظهر الاقتصاد العالمي بعض التباطؤ خلال النصف الأول من العام الحالى بسبب الإنكماش الغير متوقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2015، إضافةً إلى تراجع مستويات الطلب المحلي في الإقتصاديات الناشئة. وعلى هذا الأساس، قام صندوق النقد الدولى بتعديل توقعاته السابقة بشأن معدلات نمو الإقتصاد العالمي ويتوقع حالياً تحقيق الإقتصاد العالمي نسبة نمو 3.3 في المائة خلال عام 2015. ومن المتوقع، أن تتحقق الولايات المتحدة الأمريكية، وـمنطقة اليورو إضافةً إلى المملكة المتحدة معدلات نمو بنسبة 2.1 في المائة، و2.4 في المائة على التوالي. ومن ناحية أخرى، كما يتوقع أن تحقق اليابان نسب نمو متواضعة تقارب نسبة 0.8 في المائة نتيجةً إلى ضعف الزخم في مستويات الأجور الحقيقية ومعدلات الاستهلاك. وعلى صعيد الإقتصاديات الناشئة، من المرجح أن تتأثر سلباً معدلات النمو بانخفاض أسعار السلع الأساسية، والإختناقات الهيكلية، وإعادة التوازن في الصين. و تعد الصين والهند إحدى الإقتصاديات الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوقع أن تتحقق كلّاً منها معدلات نمو خلال عام 2015 بنسبة 6.8 في المائة و7.5 في المائة على التوالي.

على الرغم من الإنخفاض الحاد في أسعار النفط الخام عالمياً، من المتوقع أن تتحقق إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي نسبة نمو 3.4 في المائة خلال عام 2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل قطر أعلى معدل نمو بنسبة 7.1 في المائة على مستوى المنطقة، مدرومةً بنمو القطاع غير النفطي.

في المملكة العربية السعودية، تراجع النشاط الاقتصادي خلال شهر يونيو من عام 2015، كما واصلت أسعار النفط تراجعاتها، كما شهدت الطلبيات الجديدة بعض التراجع. وفي شهر يوليو من عام 2015، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته بشأن معدلات النمو المتوقعة للمملكة العربية السعودية خلال عام 2015 إلى نسبة 2.8 في المائة من نسبة 3.0 في المائة سابقاً. هذا وقد قامت المملكة السعودية بزيادة إنتاجها من النفط الخام ليصل إلى أعلى مستوياته على مدار ثلاثة عاماً و زادت إنتاجها من النفط الخام إلى 10.23 مليون برميل يومياً.

قائمة المحتويات

الفهرس

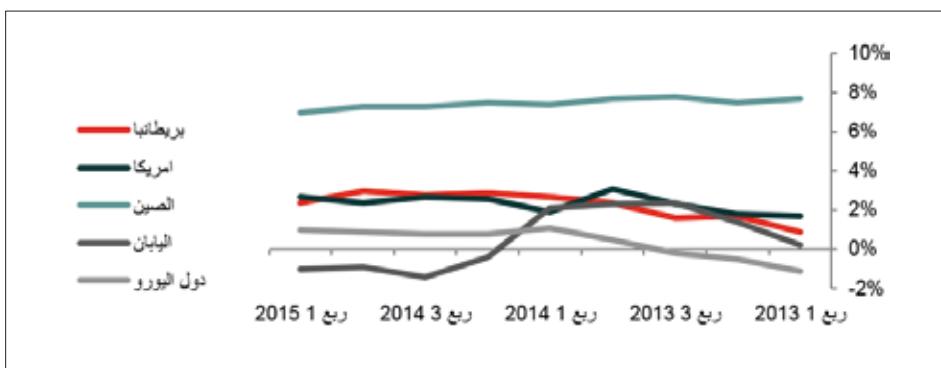
3	الاقتصاد العالمي
3	نظرة عامة
4	السيولة وأسوق الأسهم
5	مجلس التعاون الخليجي
6	الاقتصاد
8	المملكة العربية السعودية
9	القطاعات الرئيسية
12	ميزان المدفوعات
13	أسعار العملات
14	معدلات التضخم
15	المؤشرات المصرفية
17	سوق المال السعودي
18	الأداء القطاعي
20	البيانات الأساسية
21	تنمية عام

الاقتصاد العالمي

نظرة عامة

استمرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي في التباطؤ خلال النصف الأول من عام 2015، وهي خلال الربع الأول من عام 2015، حقق الاقتصاد العالمي نسبة نمو 0.8 في المائة أقل من توقعات صندوق النقد الدولي والتي قدرت نسبة 2.2 في المائة و ذلك بسبب ضعف معدلات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وإنخفاض معدلات النمو في الطلب المحلي في الأسواق الناشئة. وفي خلال الربع الثاني من عام 2015، تراجعت معدلات النشاط التصنيعي في كلّ من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بينما بقيت بمستويات صحية، بينما حقق النشاط التصنيعي أعلى معدلات نمو خلال العام في منطقة اليورو، هذا وقد تحسنت مستويات الثقة لدى المستهلكين على صعيد الاقتصاديات الكبرى بسبب تحسن ظروف العمل. ومع ذلك، عمد صندوق النقد الدولي على تعديل توقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المائة خلال عام 2015 والذى يعد أقل من تقديراته السابقة خلال شهر إبريل من عام 2015 والتي توقعت تحقيق معدل نمو بنسبة 3.5 في المائة خلال العام، والتي تعد أيضاً أقل من معدل النمو المحقق خلال عام 2014، والذى بلغ نسبة 3.14 في المائة. وترجع الأسباب التي دفعت صندوق النقد الدولي بتغيير توقعاته بشأن التباطؤ في اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية هي انخفاض أسعار السلع الأساسية، والتشدد في الظروف المالية الخارجية، من المتوقع أن تتحقق الاقتصاديات المتقدمة نسبة نمو 2.1 في المائة خلال عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع تدريجياً نسبته إلى التوقعات السابقة.

النمو الاقتصادي (التغير على أساس سنوي)



قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجةً إلى ضعف مستويات الطلب المحلي في معظم الاقتصاديات الناشئة. كما حذر الصندوق من المخاطر المحتملة لمنطقة اليورو خلال سعي اليونان للتوصول إلى إتفاق مع دائتها التي تتضمن بقائها ضمن منطقة اليورو.

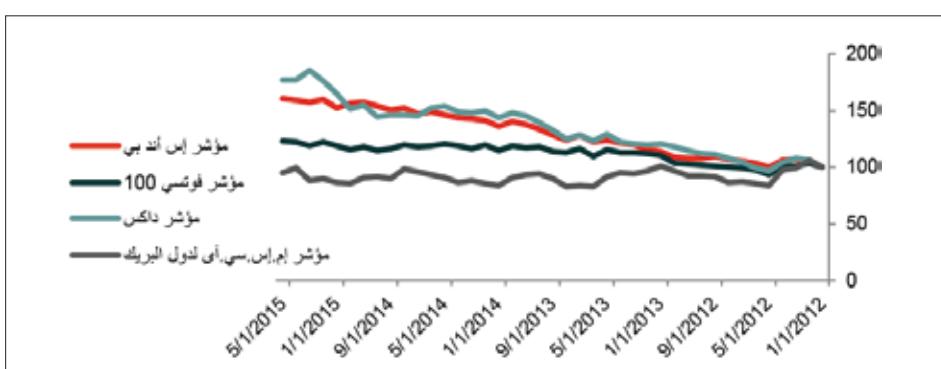
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مؤشر مديرى المشتريات التصنيعى

على الرغم من انتعاش مستويات الطلب على الصادرات اليابانية، أظهرت بيانات مؤشر مديرى المشتريات في اليابان علامات المزيد من التباطؤ، بينما ارتفع مؤشر مديرى المشتريات في الصين إلى مستوى أعلى من 50 نقطة خلال شهر يونيو، ومن ناحية أخرى، ارتفع القطاع الصناعي في جميع دول منطقة اليورو باستثناء اليونان.

المصدر: بلومبرج

مؤشر الثقة للمستهلكين (المعاد تقديره إلى 100)



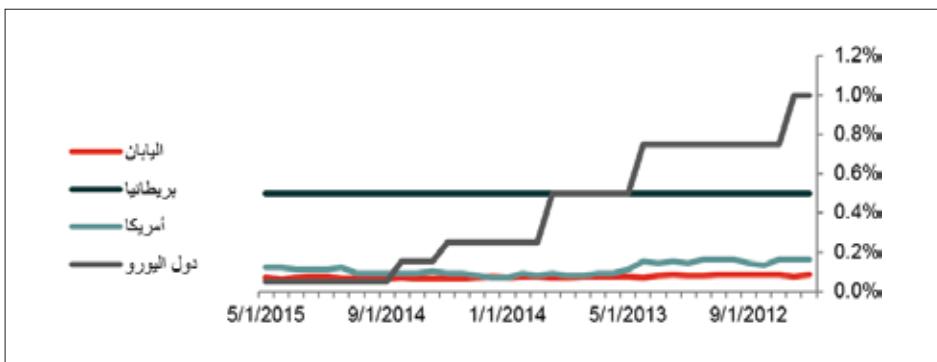
على الرغم من أزمة الديون اليونانية، لعبت التيسيرات الكمية دوراً ملحوظاً في الحفاظ على مستويات الثقة للمستهلكين وبقائهم بمستويات ثابتة في منطقة اليورو، وفي الولايات المتحدة، واصل مؤشر الثقة للمستهلكين إتجاهه الصعودي نتيجةً لتحسين سوق العمل في البلاد.

المصدر: بلومبرج

السيولة وأسواق الأسهم

طلت معدلات أسعار الفائدة دون تغيير على مستوى الإقتصاديات الكبرى نتيجةً لتركيز غالبية البنوك المركزية على إستعادة معدلات النمو. ففي المملكة المتحدة، يتوقع بنك إنجلترا إرتفاع معدلات التضخم مع نهاية عام 2015 و التي قد تؤدي إلى تغيير معدلات الفائدة و التي طلت ثابتة دون تغيير منذ شهر مارس من عام 2009. وقد لجأت العديد من الدول إلى إتخاذ التيسيرات الكمية إستجابةً لضعف مستويات الطلب العالمي و شهدت نمواً في مستويات المعروض النقدي خلال شهر مايو. هذا وقد شهدت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم الضغوط بسبب مخاوف أزمة الدين اليونانية.

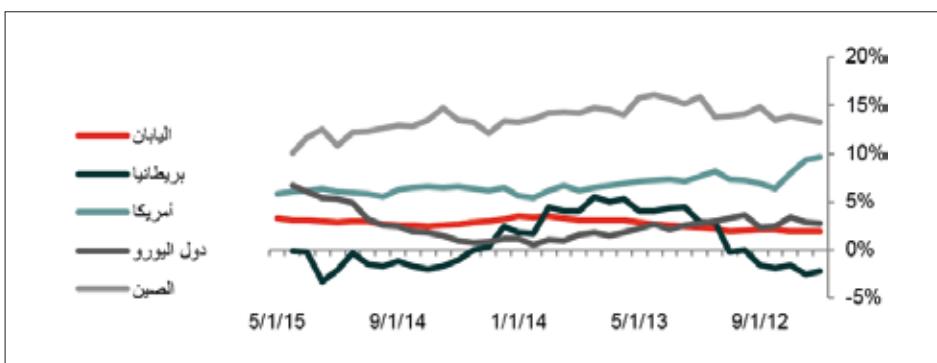
أسعار الفائدة



حافظت الإقتصاديات العالمية الكبرى على بقاء معدلات الفائدة منخفضةً وذلك سعياً منها لإستعادة معدلات النمو الإقتصادي. بينما يسعى مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة في عام 2015 نتيجةً لارتفاع معدلات التوظيف تمشياً مع أهداف الحكومة تحقيقاً لأعلى مستويات من التوظيف.

المصدر: بلومبرج.

عرض النقود (التغير على أساس سنوي)

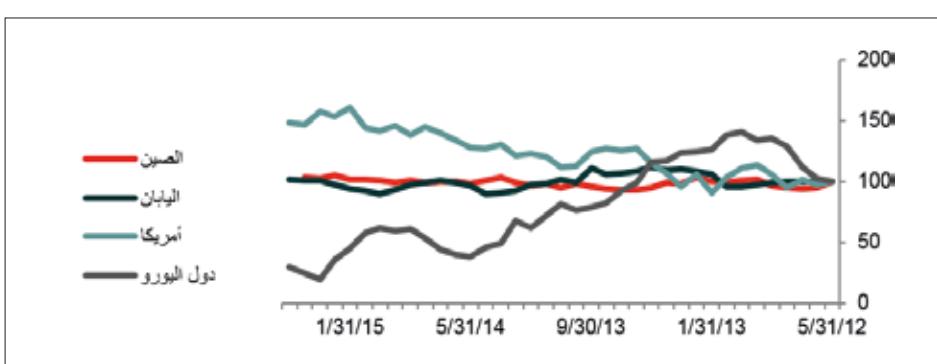


مع ظهور التيسيرات الكمية في شتى أنحاء العالم تقريباً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حقق المعروض النقدي معدلات نمواً في الإقتصادات الكبرى خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: بلومبرج.

* يستخدم العرض النقدي (ع) بدلاً من العرض النقدي (ع3)

أسواق الأسهم العالمية (المعاد تقديرها إلى 100)



في شهر يونيو من عام 2015، تراجعت أسواق المال العالمية الرئيسية بسبب المخاوف المحيطة بأزمة الدين اليونانية.

المصدر: بلومبرج.

مجلس التعاون الخليجي

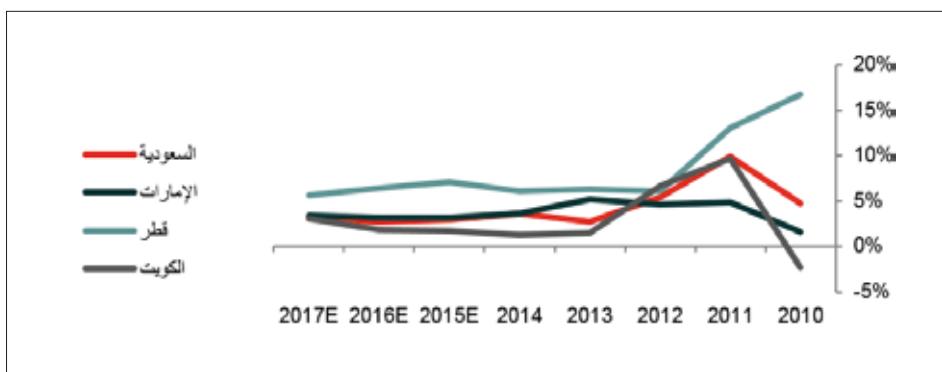
الاقتصاد (1/2)

من المتوقع أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.4 في المائة خلال عام 2015 في ظل توافر الاحتياطيات الدولارية القوية وعدم توقع حدوث أية انكاسات صارخة في مستوى الإنفاق الحكومي، بالرغم من تراجع حجم الإيرادات. كما يتوقع أن تحقق دولة قطر أعلى نمواً اقتصادي في المنطقة الخليجية بنسبة 7.1 في المائة على إثر النمو المطرد في التوسعات في القطاع غير النفطي في الدولة. ولاسيما أن يؤثر تراجع أسعار النفط عاليًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والتي من المتوقع أن تتحقق نسبة نمو 2.8 في المائة و 3.2 في المائة على التوالي. وإن التباطؤ في معدلات النمو في المملكة العربية السعودية يعزى إلى إعادة تقييم أساس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهي شهر يونيو من عام 2015، تراجع النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بسبب تباطؤ معدلات النمو في القطاع غير النفطي.

النمو الاقتصادي (التغير على أساس سنوي)

من المتوقع أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.4 في المائة خلال عام 2015 نتيجةً لنمو القطاع غير النفطي ب معدلات متواضعة وذلك تراجع أسعار النفط الخام عالمياً.

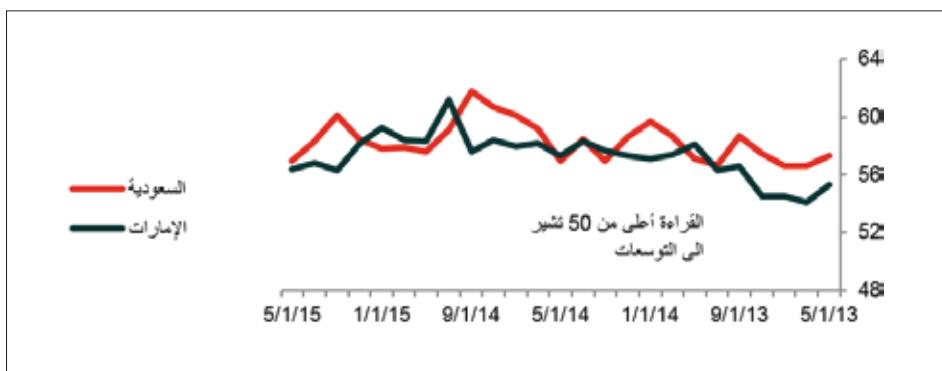
المصدر: صندوق النقد الدولي



مؤشر مدیری المشتريات التصنيعي

واصل مؤشر مدیری المشتريات بالمملكة العربية السعودية إتجاهه الهبوطي من أعلى مستوياته في شهر مارس من عام 2015 وسجل 56.1 نقطة خلال شهر يونيو من نفس العام. وقد دفع المؤشر هابطاً تباوطاً للطلبية الجديدة و النمو المتواضع من القطاع الخاص غير النفطي.

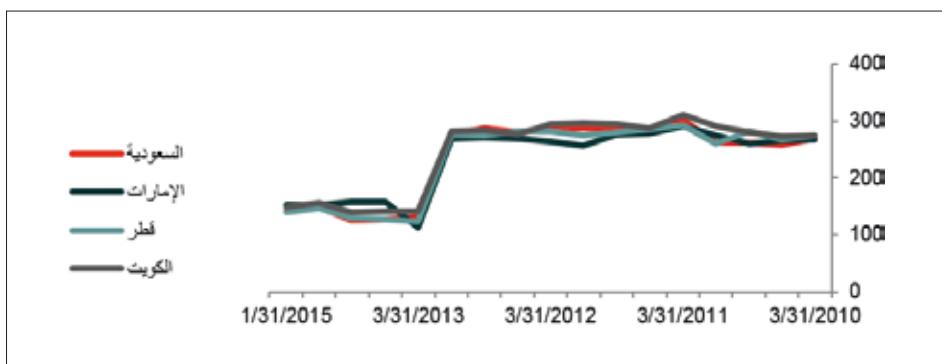
المصدر: بلومبرج



مؤشر توقعات المستهلكين

في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة توقعات المستهلكين. ولاسيما أن الإنفاق المالي سيكون عاملاً رئيسيًا في تحديد تأثير انخفاض عائدات النفط على الإنفاق الاستهلاكي في المنطقة.

المصدر: بلومبرج

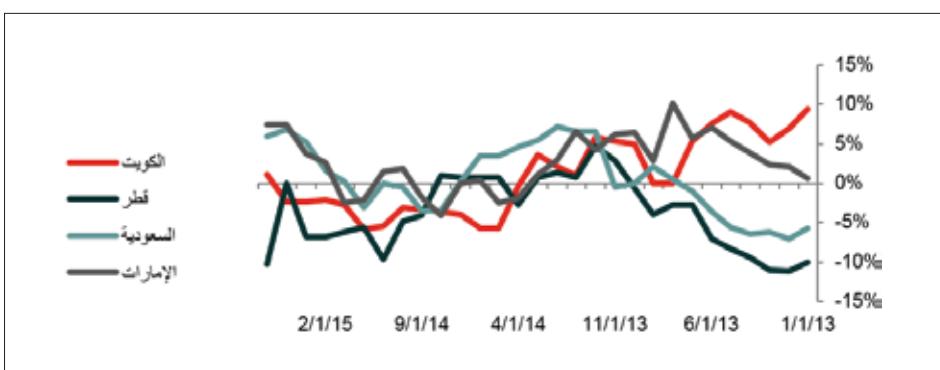


الاقتصاد (2/2)

تقدير إمدادات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من النفط الخام حوالي 21.38 مليون برميل يومياً خلال شهر يونيو من عام 2015، والتي تعد أعلى من إنتاجية شهر مايو بمقدار 283 ألف برميل يومياً. بينما تقدر متوسط إنتاجية دول الأوبك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2015 بمقدار 31.13 مليون برميل يومياً. ومن بين المنتجين للنفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي، قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها اليومي من النفط الخام بمقدار 48.4 ألف برميل يومياً خلال شهر يونيو الذي يعد أعلى مستوى إنتاجية على مدار ثلاثة عقود. نتيجة لتوقعها بزيادة الطلب العالمي على النفط الخام في المستقبل القريب. كما يتوقع أن ترتفع إنتاجية النفط الخام من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك خلال عام 2015 بمقدار 0.86 مليون برميل يومياً. كما كان من المقرر أن تتعطل الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء بالأوبك بمقدار 0.76 مليون برميل خلال شهر يونيو من عام 2015.

من المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة لهذا العام نتيجةً لربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بسعر صرف الدولار الأمريكي إضافةً إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي.

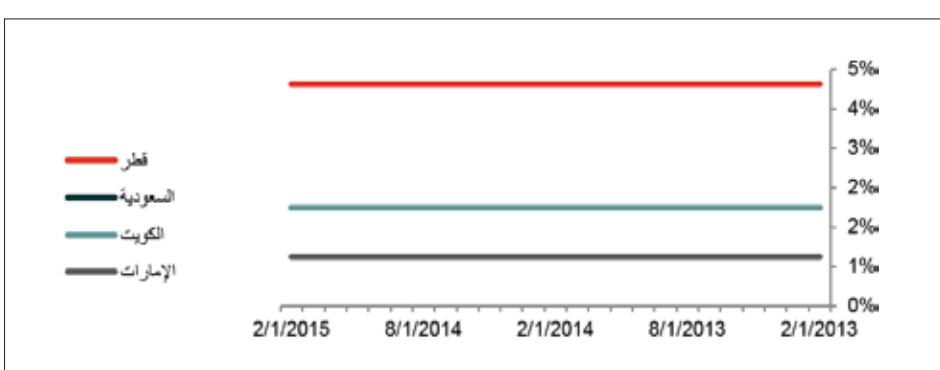
بيانات إنتاج النفط الخام (التغير على أساس سنوي)



حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على إنتاجيتها من النفط الخام بمقدار 31 مليون برميل يومياً متوقعاً أن تتضاعف الإمدادات من الدول غير الأعضاء في الأوبك خلال الفترات المقبلة بسبب تراجع عدد حفارات البترول في أمريكا الشمالية إضافةً إلى عدم توافر التفاصيل الرأسمالية الكافية لمشاركة المبيعات السابقة، بينما يظل الطلب قوياً من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك.

المصدر: بلومبرج.

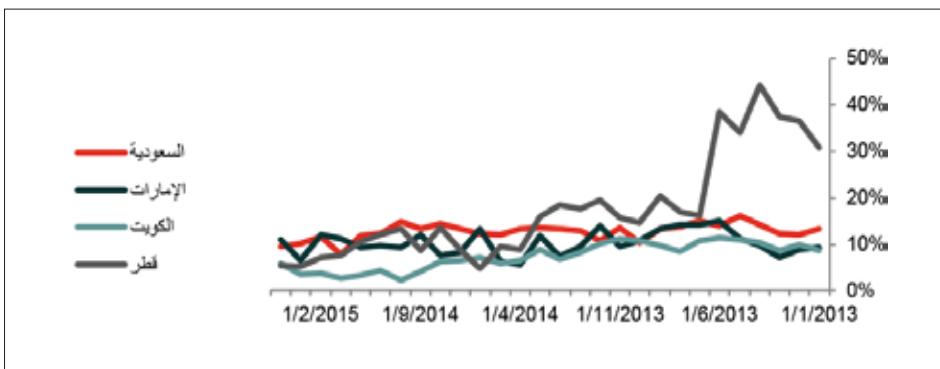
المعروض النقدي 3 (التغير على أساس سنوي)



في شهر مايو من عام 2015، ساعدت الزيادة في الدائنة النقدية ودائناً أشباح النقود إلى تحسين المعروض النقدي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: بلومبرج.

أسعار الفائدة



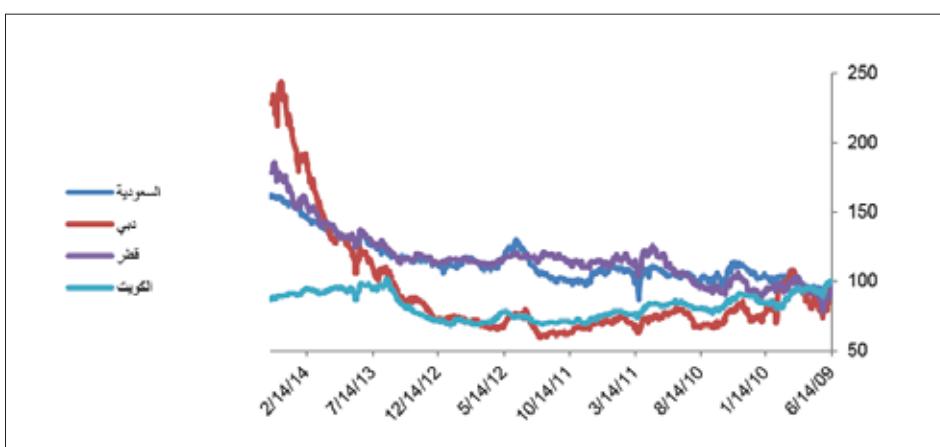
سوق تتأثر أسعار الفائدة الإقليمية بسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي. كما أن ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي يعتبر أحد عوامل الاستقرار في حال رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة خاصةً مع تقلب أسعار النفط.

المصدر: بلومبرج.

أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي

انتعشت غالبية أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من عام 2015 بعد أن شهدت موجة تصحيحية للأسعار خلال الربع الأول من عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط الخام عالمياً. وقد ارتفع أسعار النفط برنت وغرب تكساس بنسبة 15.4 في المائة و24.9 في المائة على التوالي على أساس ربع سنوي. كما سجل سوق دبي المالي أعلى نسبة ارتفاع بلغت 16.0 في المائة،تبعها بورصة قطر بنسبة 5.0 في المائة على أساس ربع سنوي. وخلال الربع الأول من عام 2015، حققت بورصة السعودية ارتفاعات سعرية على إثر قرار هيئة سوق المال بالسماح للأجانب المؤهلين بالتداول في البورصة السعودية، وسجل مؤشر سوق المال السعودي "تداول" نسبة ارتفاع بلغت 3.5 في المائة خلال الربع الثاني من عام 2015 عندما بلغ القرار حيز التنفيذ. ولاسيما أن تشهد أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي بعض التأثيرات خلال الفترات المالية المقبلة نتيجةً لحركة أسعار النفط، التوترات السياسية الإقليمية، التوازن المالي، الإنفاق على البنية التحتية، ونمو القطاع غير النفطي.

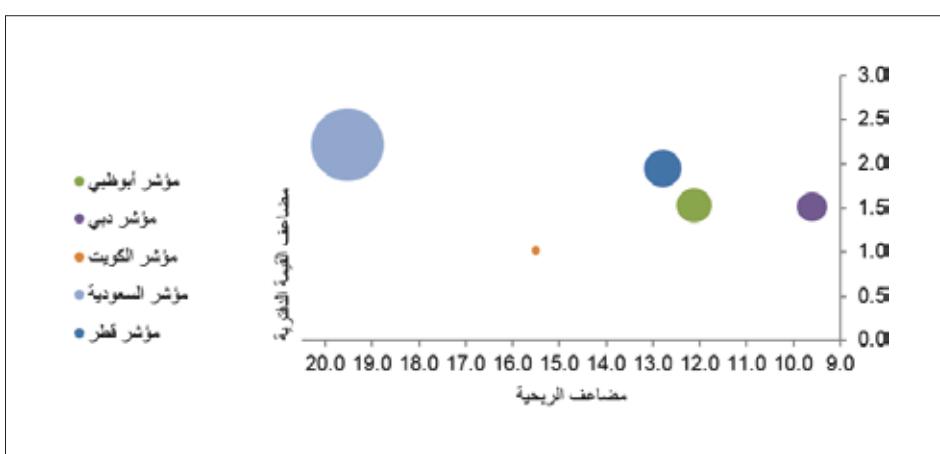
سوق الأسهم (المعاد تقديرها إلى 100)



ارتفع سوق المال السعودي خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة 3.5 في المائة على الرغم من الأداء الضييف لقطاع البتروكيميات الوجه للتصدير. بينما تراجع مؤشر سوق الكويت بنسبة 1.3 في المائة.

المصدر: بلومبرج.

تقييم مضاعفات الربحية والقيمة الدفترية

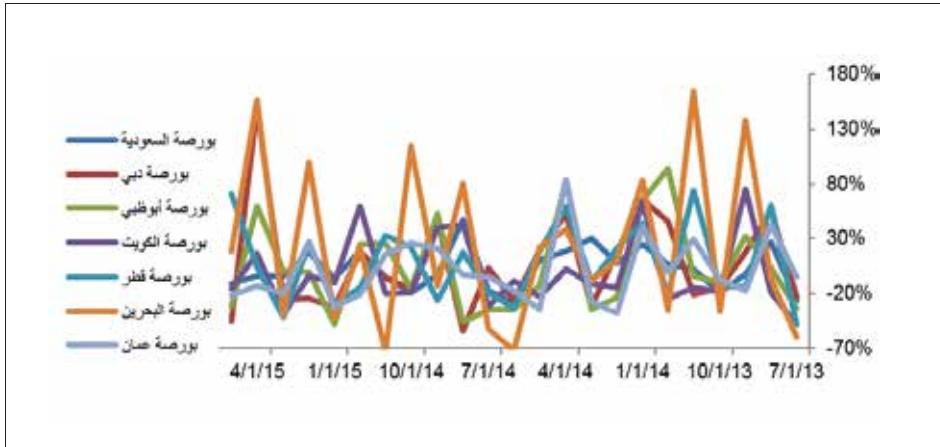


بعد إعلان هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية بالسماح للأجانب المؤهلين بالتداول في البورصة السعودية ، ارتفع مضاعف الربحية للمؤشر العام إلى 19.1 ضعفاً، مما رفع من التكالفة النسبية لسوق تداول مقارنة بباقي أسواق المال بالمنطقة.

المصدر: بلومبرج

ملاحظة: حجم الفقاعة يشير إلى القيمة السوقية.

متوسط قيمة التداول الشهري (التغير على أساس شهري)



تراجع متوسط حجم التداول الشهري في معظم أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر رمضان المبارك.

المصدر: بلومبرج.

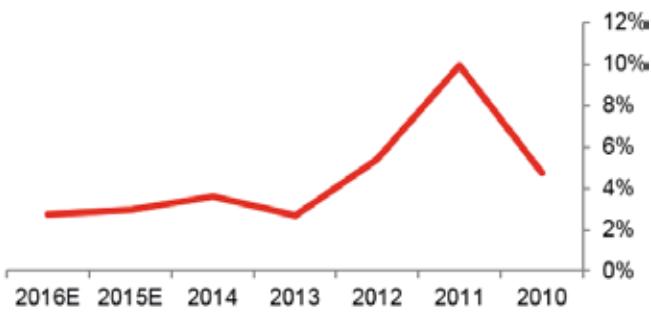
المملكة العربية السعودية

الاقتصاد

شهدت المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً قوياً في السنوات الأخيرة، مستقيدة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات الإنتاج. ومع ذلك، في ظل التباطؤ في معدلات النمو التي شهدت في الطلبيات الجديدة، إضافةً لعدم انتظام النمو للقطاع غير النفطي، إضافةً إلى انخفاض الخام في عائدات النفط الخام والذى يشكل حوالي نسبة 90 في المائة من الإيرادات العامة للمملكة، عمد صندوق النقد الدولي على تعديل توقعاته بشأن النمو الاقتصادي المتوقع للمملكة العربية السعودية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل المملكة نمواً اقتصادياً بنسبة 2.8 في المائة و 2.4 في المائة خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي. ومن المتوقع أيضاً أن تسعى الحكومة لتعزيز القطاع غير النفطي باستثمارات في كلّ من البنية التحتية، التعليم، خدمات البلدية، المياه، الطرق والطرق السريعة.

وعلى الرغم من هدوء مستويات التوقعات بشأن معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن مستويات الثقة لدى المستهلكين لاتزال مرتفعة إذ زادت معاملات نقاط البيع بنسبة 10.0 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو من عام 2015. ومع ذلك، تراجع النشاط الصناعي خلال الربع الثاني من عام 2015 إذ بلغ مؤشر مدير المشتريات مستوى 56.1 نقطة خلال شهر يونيو من عام 2015 منخفضاً من مستوى 57.0 الذي تحقق خلال شهر مايو من نفس العام نتيجةً إلى النمو المعتمد في الطلبيات الجديدة. ومع ذلك، فإنّ وتيرة النمو لا تزال قوية بالمقارنة مع باقي الاقتصاديات الكبرى الأخرى.

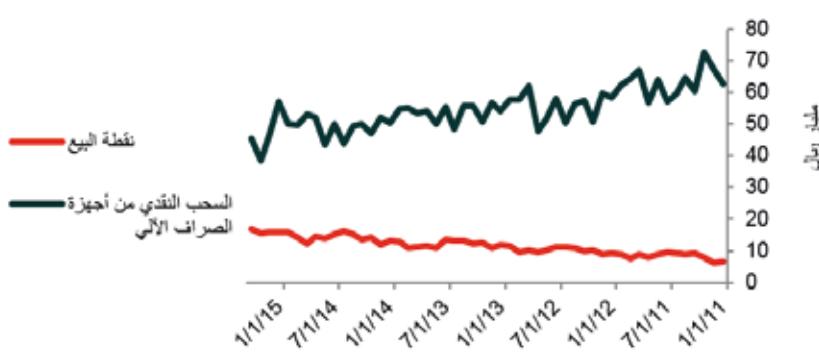
النمو الاقتصادي (التغير على أساس سنوي)



قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته بشأن معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة للمملكة العربية السعودية خلال عام 2015 إلى نسبة 2.8 في المائة من نسبة نمو 3.0 في المائة والتي كانت مقدرة مسبقاً نتيجةً لتراجع مستويات الدخل من قطاع النفط وتباطؤ معدلات النمو للقطاع غير النفطي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي عن صندوق النقد الدولي

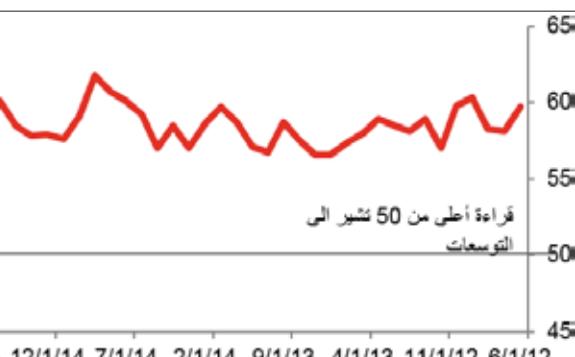
مؤشرات الثقة للمستهلكين



قبل شهر رمضان المبارك، ارتفعت معدلات السحب من أجهزة الصراف الآلي ومعاملات نقاط البيع بنسبة 10.0 في المائة و 7.8 في المائة على التوالي.

المصدر: بلومبرج.

مؤشر مدراء المشتريات



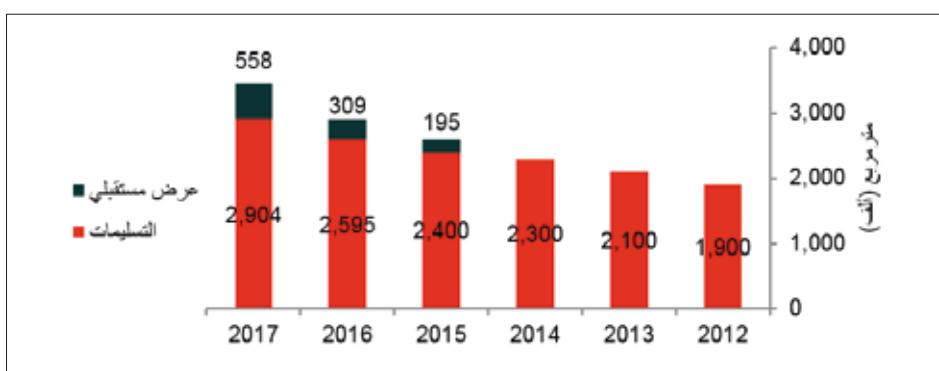
بعد أن بلغ مؤشر مدراء المشتريات مستوى 60 نقطة خلال شهر مارس الماضي والذى يعد أعلى نقطة له نتيجةً لإرتفاع معنويات السوق خلال الربع الأول من العام الحالى، تراجع المؤشر في شهر مايو وبلغ مستوى 57 نقطة بعد أن إنخفض من 58.3 نقطة في شهر إبريل الماضى. ويرجع ذلك إلى إعتدال الأوامر الجديدة والمخرجات الجديدة بشكل طفيف.

المصدر: بلومبرج.

القطاعات الرئيسية

سوق العقارات: المكاتب التجارية

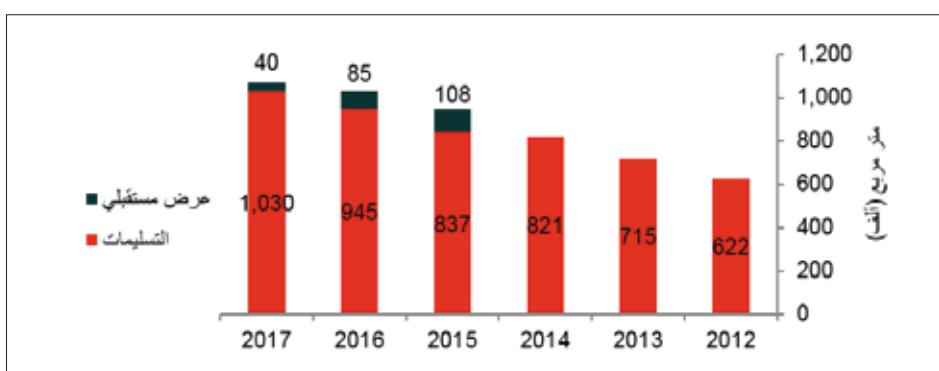
استمر أداء القطاع العقاري بمختلف مدن المملكة العربية السعودية مختلفاً. فقد بقيت أسعار إيجار المكاتب التجارية بمدينة الرياض مستقرة خلال الربع الأول من عام 2015، بينما ارتفعت أسعار الإيجارات في مدينة جدة على أساس سنوي. كما تراجع عدد المساحات الشاغرة في مدينة الرياض من نسبة 19 في المائة خلال الربع الأول من عام 2014 إلى نسبة 16 في المائة خلال نفس الفترة من العام الحالي. ولاسيما أن التأثيرات المتوقعة في العرض وتراجع أحجام المشروعات عملت على دعم الاستقرار النسبي في المدينة. ومع ذلك، من المتوقع أن تتضمن الإيجارات خلال عام 2016 بسبب المساحات الجديدة المعروضة للإيجار. وفي مدينة جدة، تراجع المعدل من نسبة 9 في المائة إلى 6 في المائة ويرجع ذلك في المقام الأول إلى محدودية المساحات المكتبية الجديدة المتوقعة ظهورها في السوق خلال الربع الأول من عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتأثر سوق الإيجارات بمدينة جدة بالعروض القادمة الجديدة خلال عام 2015.



معرض المكاتب بمدينة الرياض

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعرض من المكاتب حوالي 2,400 كيلومتر مربع. لم تكن هناك إنجازات كبيرة خلال هذه الفترة كما تأخر تسليم بعض المباني الخاصة بمركز الملك عبد الله المالي.

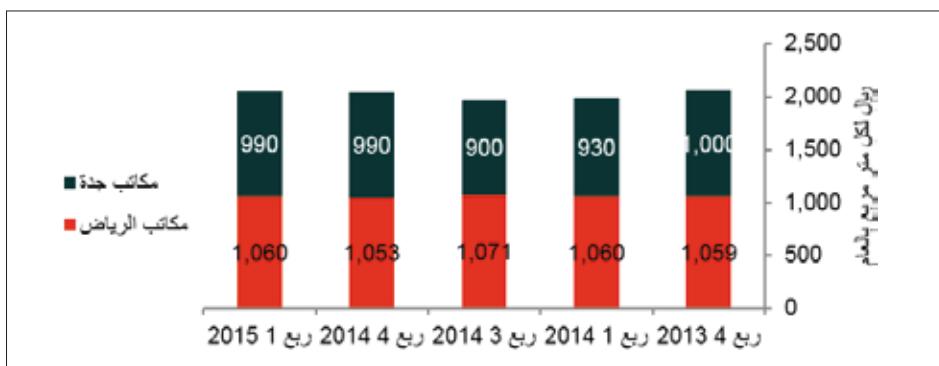
المصدر: جل العقارية.



معرض المكاتب بمدينة اكدة

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعرض من المكاتب حوالي 837 كيلومتر مربع. وقد شملت أكبر الإضافات برج ساس (10.5 كيلومتر مربع) وبرج ميتوكو (4.8 كيلومتر مربع).

المصدر: جل العقارية.



أداء مكاتب الإيجار

بقي متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة الرياض مستقراً عند 1,060 ريال لكل متر مربع. بينما ارتفع متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة جدة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي إلى 990 ريال لكل متر مربع.

المصدر: جل العقارية.

سوق العقارات: السكني

استمر أداء القطاع العقاري بمختلف مدن المملكة العربية السعودية مختلفاً. فقد بقيت أسعار إيجار المكاتب التجارية بمدينة الرياض مستقرة خلال الربع الأول من عام 2015، بينما ارتفعت أسعار الإيجارات في مدينة جدة على أساس سنوي. كما تراجع عدد المساحات الشاغرة في مدينة الرياض من نسبة 19 في المائة خلال الربع الأول من عام 2014 إلى نسبة 16 في المائة خلال نفس الفترة من العام الحالي. ولاسيما أن التأخيرات المتوقعة في العرض وتراجع أحجام المشروعات عملت على دعم الاستقرار النسبي في المدينة. ومع ذلك، من المتوقع أن تتحسن الإيجارات خلال عام 2016 بسبب المساحات الجديدة المعروضة للإيجار. وفي مدينة جدة، تراجع المعدل من نسبة 9 في المائة إلى 6 في المائة ويرجع ذلك في المقام الأول إلى محدودية المساحات المكتبة الجديدة المتوقعة ظهورها في السوق خلال الربع الأول من عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتأثر سوق الإيجارات بمدينة جدة بالعروض القادمة الجديدة خلال عام 2015.

المعروض السكاني في مدينة الرياض

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعروض من المكاتب حوالي 2,400 كيلومتر مربع. لم تكن هناك إنجازات كبيرة خلال هذه الفترة كما تأخر تسليم بعض المباني الخاصة بمركز الملك عبدالله المالي.

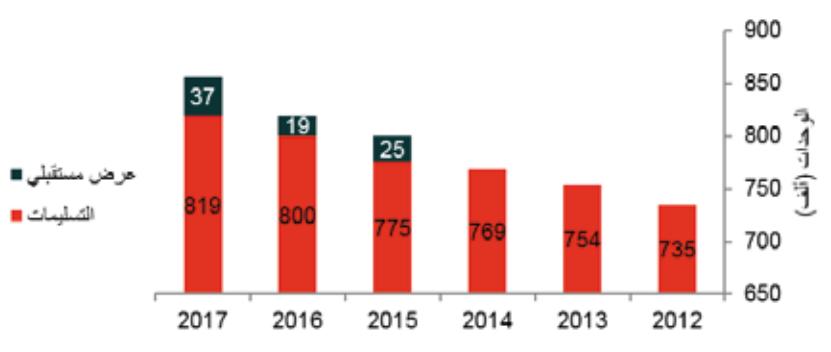
المصدر: جل العقارية.



المعروض السكاني في مدينة جدة

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعروض من المكاتب حوالي 837 كيلومتر مربع. وقد شملت أكبر الإضافات برج ساس (10.5 كيلومتر مربع) وبرج ميتاكو (4.8 كيلومتر مربع).

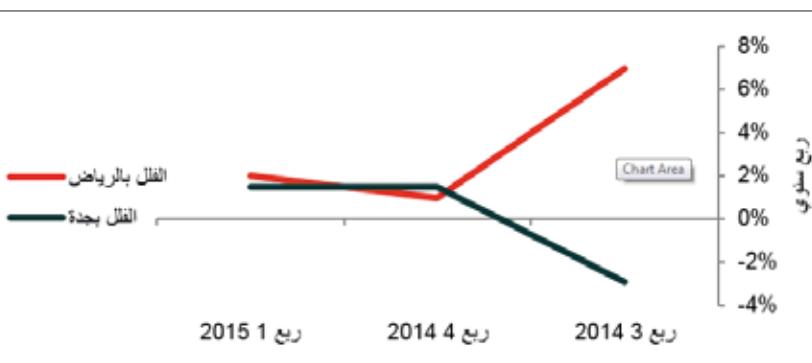
المصدر: جل العقارية.



أداء الإيجار السكاني

بقي متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة الرياض مستقرًا عند 1,060 ريال لكل متر مربع. بينما ارتفع متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة جدة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي إلى 990 ريال لكل متر مربع.

المصدر: جل العقارية.

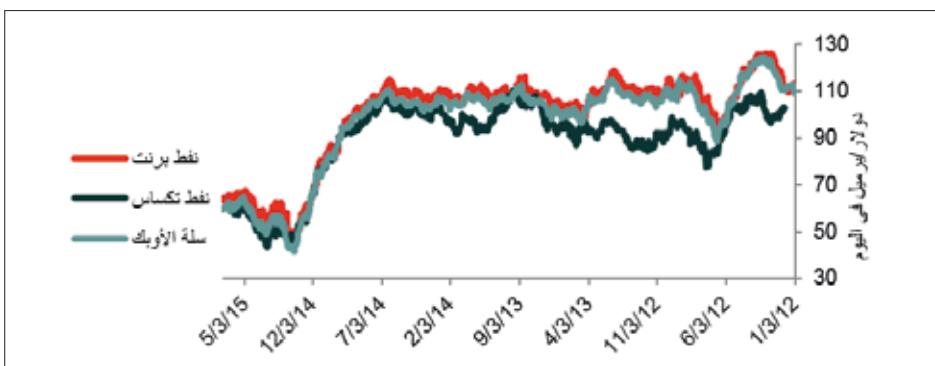


النفط والأسمدة

شهدت أسعار النفط الخام عالمياً إنخفاضاً خلال شهر يونيو من عام 2015 نتيجة لارتفاع المعرض عن الطلب. فقد تراجعت أسعار النفط برنت وغرب تكساس بنسبة 3.0 في المائة و1.1 في المائة على التوالي. وفي شهر يونيو من عام 2015، سجلت سلة أوبك إنخفاضاً طفيفاً في المتوسط، بينما حققت ارتفاعاً بنسبة 19.0 في المائة على مستوى الرابع سنوي. وخلال الرابع الثاني من عام 2015، بلغ إنتاج النفط الخام للدول الأعضاء في منظمة الأوبك 31.14 مليون برميل يومياً في المتوسط محققاً نسبة ارتفاع 2.7 في المائة على أساس ربع سنوي. كما قد بلغ إنتاج النفط الخام من دولة العراق ونيجيريا والمملكة العربية السعودية خلال شهر يونيو من عام 2015 عدد 198.6 ألف برميل يومياً، و48.4 ألف برميل يومياً، على التوالي. وعلى النقيض، شهدت كل من ليبيا وإيران والجزائر بعض التراجعات الطفيفة في إنتاج النفط الخام خلال الشهر.

وقد ارتفع قطاع البناء والتشييد بالمملكة العربية السعودية بدعم من الحكومة وخطتها في تطوير اقتصاد البلاد. ومن المتوقع أن يساعد في الدفع بنمو القطاع الإستثمارات في البنية التحتية وزيادة معدلات نمو قطاع السياحة. بينما ارتفع إنتاج الأسمدة على ضوء زيادة معدلات البناء والتشييد بالمملكة. ولا سيما كان لشهر رمضان المبارك الأثر على انخفاض معدلات الإنتاج بنسبة 17.2 في المائة على أساس شهري نتيجةً للتباطؤ في معدلات نشاط قطاع البناء والتشييد.

أسعار النفط الخام



واصلت أسعار النفط الخام تراجعها بسبب التوقعات بتباطؤ الطلب على النفط المكرر. شهدت أسعار برنت وسلة أوبك إنخفاضاً بنسبة 3.0 في المائة على أساس شهري في شهر يونيو.

المصدر: بلومبرج.

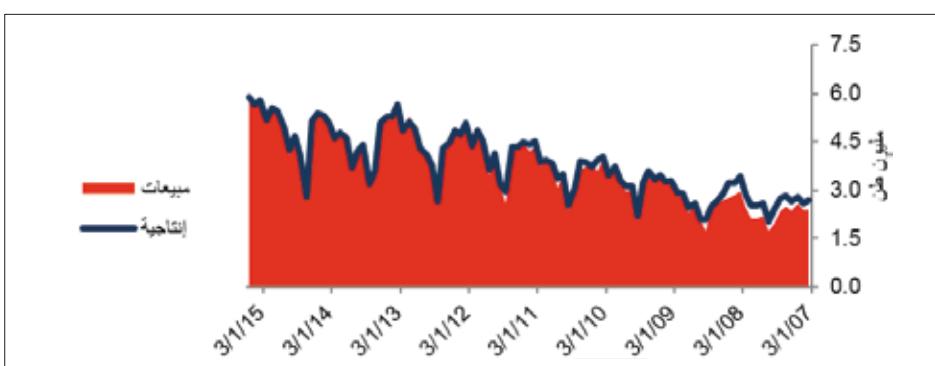
إنتاج النفط الخام وعدد حفارات البترول



ارتفعت معدلات إنتاج النفط الخام على مدار الفترتين الرابعة الماضية بعدهما شاهد تراجعاً خلال الرابع الرابع من عام 2014. وخلال الرابع الثاني من عام 2014، ارتفعت معدلات إنتاج النفط الخام بنسبة 3.8 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 10.183 ألف برميل يومياً.

المصدر: منظمة الأوبك للبترول.

إنتاج ومبيعات الأسمدة



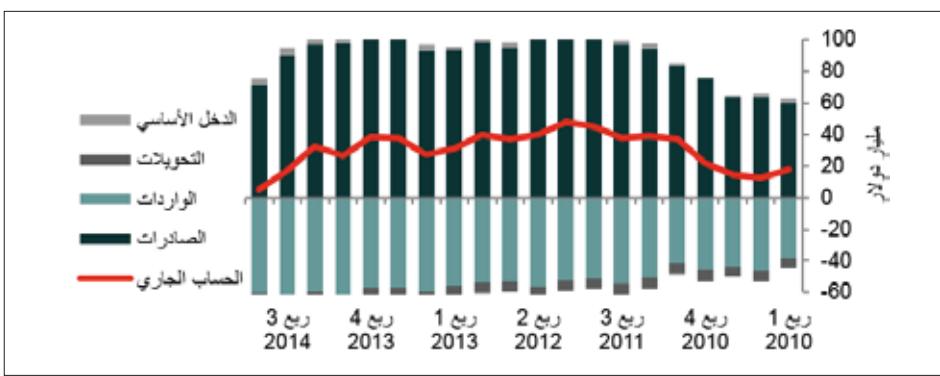
تباطأ حجم مبيعات الأسمدة في شهر يونيو من عام 2015، بسبب التباطؤ في نشاط البناء والتشييد خلال شهر رمضان المبارك.

المصدر: الموقع الإلكتروني لشركة أسممنت اليمامة.

ميزان المدفوعات

بلغ رصيد الحساب الجاري نحو 81.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014 و الذي يعد أقل من عام 2013 بفارق 54.26 مليار دولار. يعزى هذا الإنخفاض إلى تراجع العائدات النفطية. ولاسيما أن زيادة مستويات الانتاج من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك للبترول و تراجع مستويات الطلب العالمية قد أدت بدورها إلى تراجع العائدات النفطية للمملكة. كما واصل الإنخفاض منذ عام 2013، عندما إنكمش فائض الحساب الجاري في المملكة بشكل ملحوظ مقارنة بزيادة كبيرة خلال عام 2012.

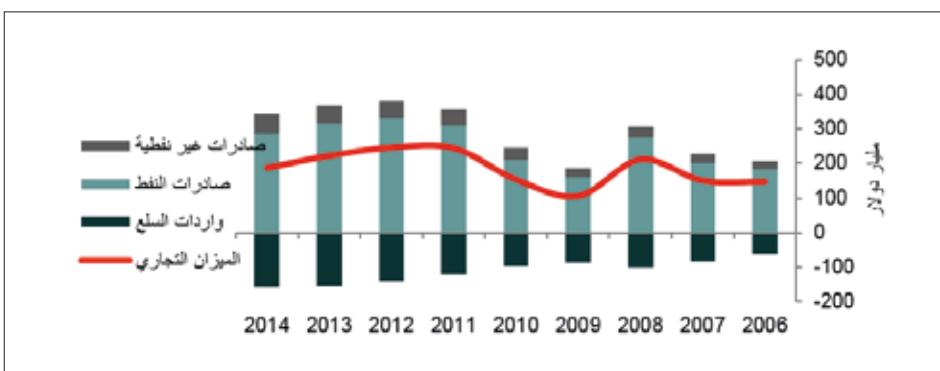
وفي الربع الأخير من عام 2014، إنكمش ميزان الحساب الجاري ما يقرب من 87 في المائة على أساس سنوي إلى قيمة 5 مليارات دولار. ويرجع سبب التراجع إلى الإنخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي وإرتفاع قيمة الواردات بنسبة 3.1 في المائة خلال عام 2014. وقد قابل الزيادة في التدفقات النقدية تحويلات العاملين إلى الخارج والتي ارتفعت بنسبة 5.6 في المائة خلال عام 2014.



الحساب الجاري

تراجع الميزان التجاري بنسبة 15.6 في المائة على أساس سنوي بسبب إنخفاض صادرات النفط وإرتفاع قيمة الواردات. إلا أن حصة الصادرات غير النفطية تحسنت وبلغت 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مرتقبةً من 7.3 في المائة خلال عام 2014 الأمر الذي عوض جزئياً تراجع صادرات النفط.

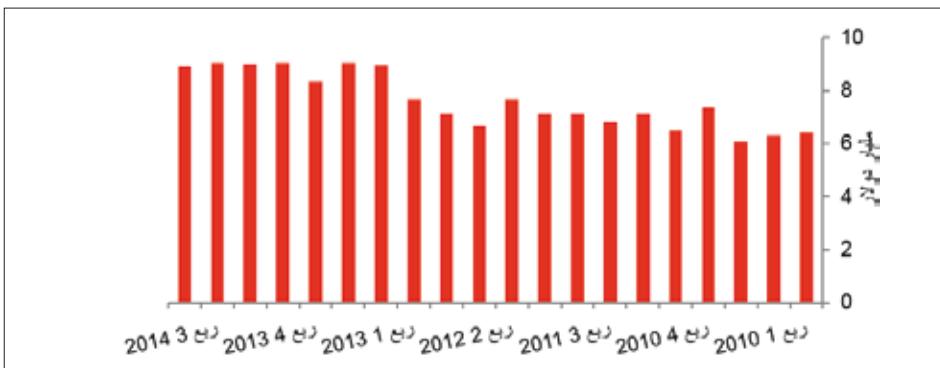
المصدر: بلومبرج.



الميزان التجاري

قام العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية بتحويل مبلغ 35.9 مليار دولار خلال عام 2014. وفي الربع الأخير من عام 2014، إرتفعت التحويلات بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي وبلغت 8.9 مليار دولار.

المصدر: بلومبرج.



تحويلات العاملين

قام العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية بتحويل مبلغ 35.9 مليار دولار خلال عام 2014. وفي الربع الأخير من عام 2014، إرتفعت التحويلات بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي وبلغت 8.9 مليار دولار.

المصدر: بلومبرج.

أسعار العملات

يقي سعر اليورو ضعيفاً مقابل سعر الدولار الأمريكي خلا شهر يونيو من عام 2015 نظراً لحالة عدم اليقين الناتج عن أزمة الديون اليونانية. وفي الوقت ذاته، حقق الجنيه الإسترليني إرتفاعاً في مقابل الدولار الأمريكي بسبب التكهنات حول زيادة أسعار الفائدة من قبل بنك إنجلترا المركزي. انخفضت قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي بسبب النمو الاقتصادي المتباطن لليابان.

اليورو / الدولار الأمريكي

نتيجة لحالة عدم اليقين بشأن أزمة الديون اليونانية، تم إغلاق البنوك اليونانية لمدة ثلاثة أسابيع، كما تعهدت الحكومة باتخاذ تدابير للرقابة على رأس المال، إضافةً إلى ضعف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في نهاية شهر يونيو وأوائل شهر يوليو من عام 2015.

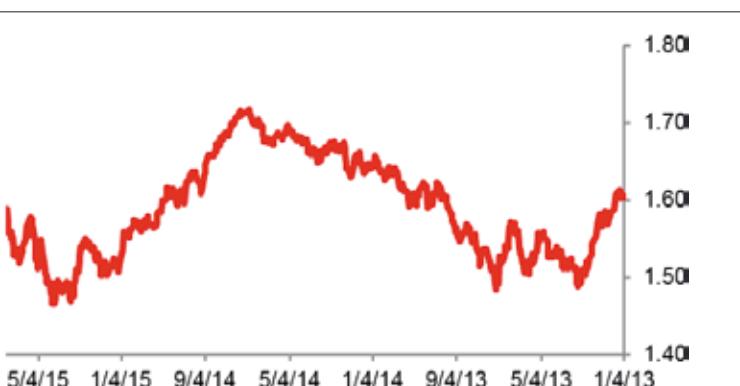
المصدر: بلومبرج.



الجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي

بعد موجة من الصعود، استمرت على مدار ثلاثة أشهر متتالية، تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي في أوائل شهر يوليو، وذلك بسبب ظهور البيانات الخاصة بممؤشر مديرى المشتريات والتى لم تكن مرضية. بينما لاتزال التوقعات إيجابية للجنيه الإسترليني، إذ من المتوقع أن يعمل بنك إنجلترا على زيادة أسعار الفائدة في المستقبل القريب.

المصدر: بلومبرج



الدولار الأمريكي / الين الياباني

عمد بنك اليابان على الحفاظ على نظام الحواز النقدي نتيجةً لتباين معدلات نمو الصادرات والظروف سوق العمل الصعبة. وقد أدى ذلك إلى المزيد من التخفيض لقيمة الين مقابل الدولار الأمريكي.

المصدر: بلومبرج.



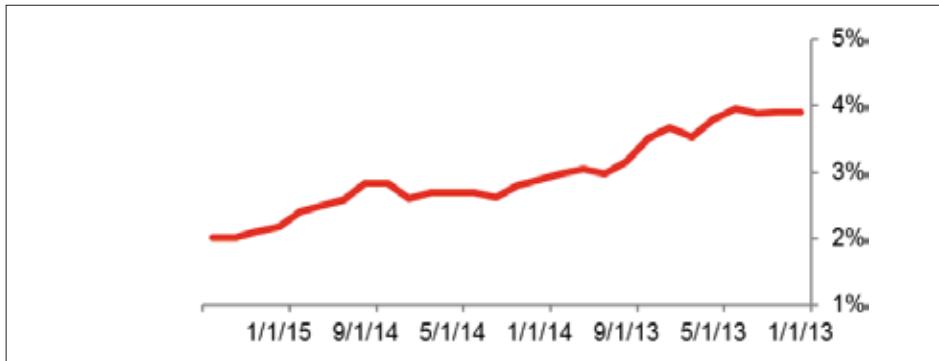
معدلات التضخم

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية بشكل طفيف خلال شهر مايو من نسبة 2.01 في المائة إلى 2.08 في المائة الذي لا يزال أقل من المتوسط المدّى 12 شهراً الذي يبلغ 2.42 في المائة. وأعتبر كلاً من الأغذية والمواصلات بمثابة الدوافع الرئيسية وراء الإرتفاع الطفيف. كما ارتفع معدل التضخم للمواصلات إلى نسبة 0.54 في المائة خلال شهر مايو، بينما ارتفعت الأغذية بنسبة 1.39 في المائة و تعتبر الزيادة الأولى منذ شهر أكتوبر من عام 2015. بينما قوبل الإتجاه التضخمي بمعدل التضخم للملابس والأحذية والذى تراجع بنسبة 3.24 في المائة.

معدل التضخم (التغير على أساس سنوي)

ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي بنسبة 2.08 في المائة خلال شهر مايو من عام 2015، بينما يبقى على مستويات أقل من ذروة المستويات التي باغها عند 2.83 في المائة والتي سجلها في شهر سبتمبر من عام 2014.

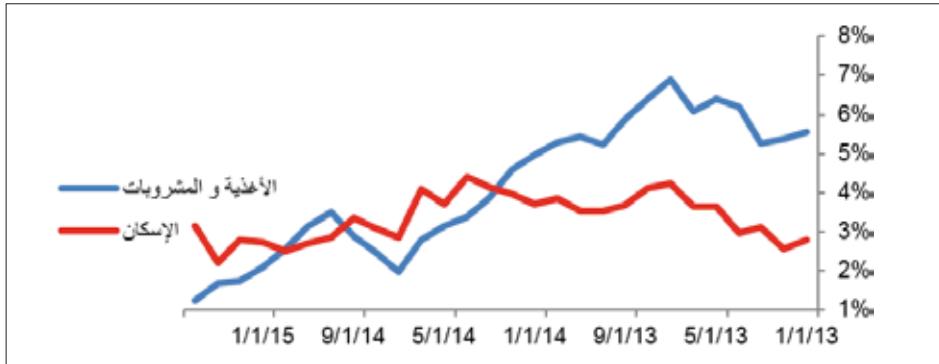
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



معدل تضخم لأسعار الغذاء والإسكان (التغير على أساس سنوي)

ارتفع معدل التضخم للمأكولات والمشروبات بنسبة 1.39 في المائة مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفع معدل التضخم للإسكان بنسبة 3.14 في المائة على أساس سنوي.

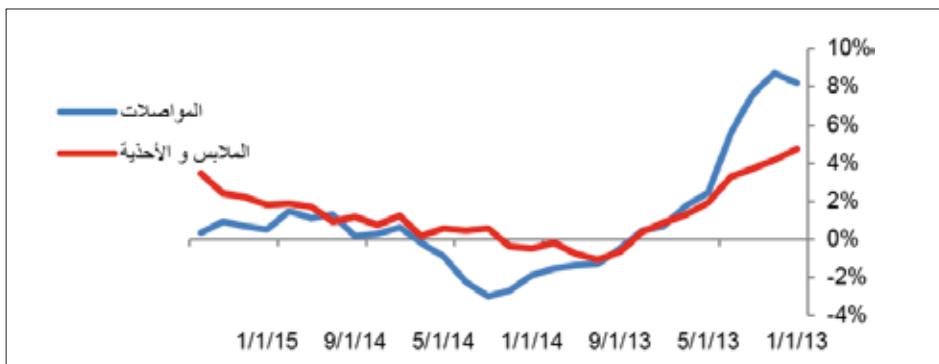
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



قطاع الملابس والأحذية والنقل (التغير على أساس سنوي)

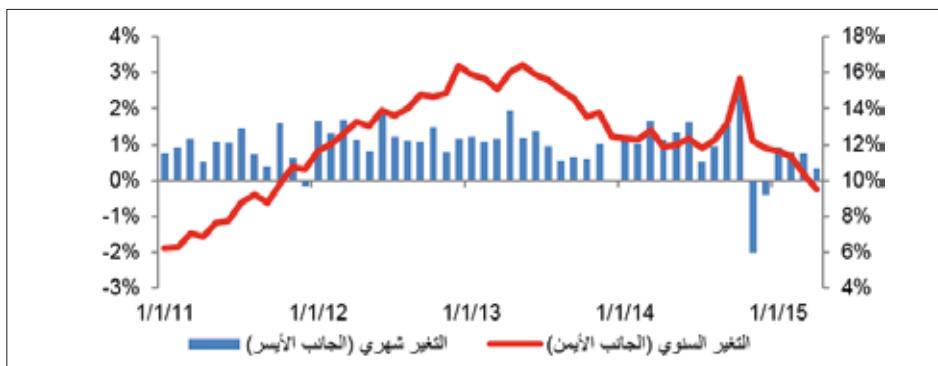
ارتفع معدل التضخم للملابس والأحذية بنسبة 3.24 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو من عام 2015. وعلى الرغم من صعود قطاع وسائل النقل تجاه الضغوط الانكماشية في شهر يوليو من عام 2014، إلا أن وثيره الإنعاش كانت بطيئة في القطاع. وسجل معدل التضخم للنقل بنسبة 0.54 في المائة خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



المؤشرات المصرفية (1/2)

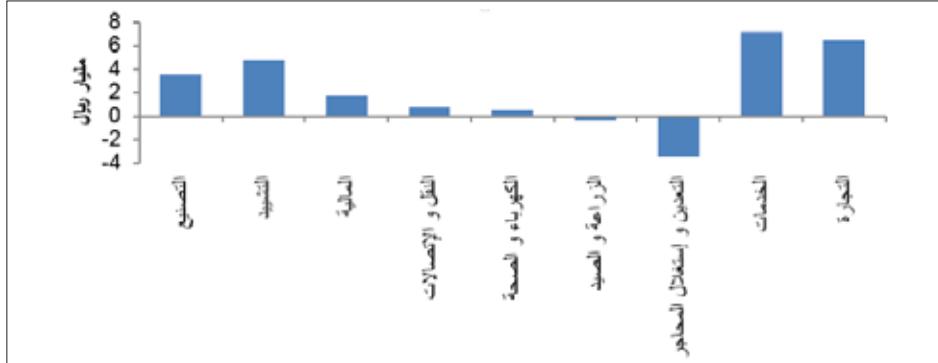
حقق حجم الإئتمان المنوх للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 1.34 في المائة على أساس شهري خلال شهر مايو من عام 2015، بعد أن شهد إنخفاضاً مستمراً على مدى الأربعة أشهر الماضية، وبالتالي تمكن من تحقيق أعلى معدل نمو على أساس شهري منذ شهر نوفمبر من عام 2014. استمرت الودائع المصرفية في الارتفاع خلال شهر مايو من عام 2015 لتسجل ارتفاعاً بنسبة 10.1 في المائة على أساس سنوي ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع في مستويات الودائع الإدخارية. مع ارتفاع مستويات الودائع الإدخارية بقيمة 12.8 مليار ريال على أساس شهري، إرتفعت الودائع تحت الطلب بقيمة 10.7 مليار ريال على أساس شهري خلال شهر مايو.



أسعار النفط الخام للإئتمان المصرفية (القطاع الخاص)

بقي الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص قوياً. ارتفع الإقراض المنوх الموجه للقطاع الخاص بنسبة 9.52 في المائة على أساس سنوي.

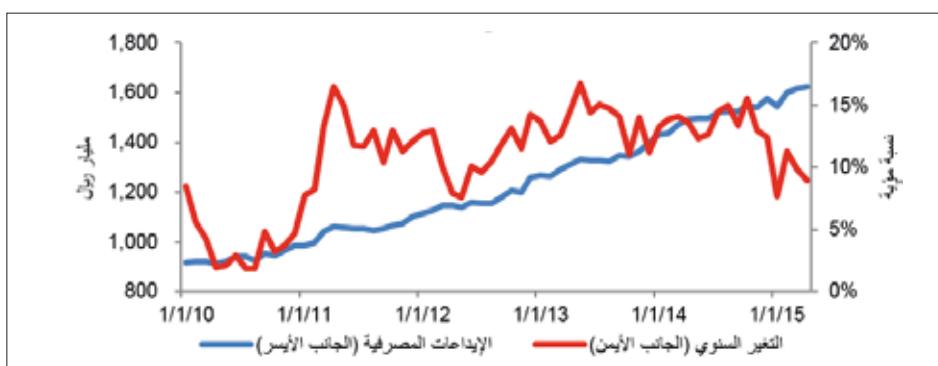
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



صافي التغير في الإقراض المصرفية (القطاع الخاص)

ارتفع حجم الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص بقيمة 20.9 مليار ريال. في حين شهد الإقراض لقطاعي الخدمات والتجارة أكثر نسبة ارتفاعاً، إلا أن الإئتمان الموجه للزراعة والتعدين انخفض بشكل ملحوظ.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



الودائع الإدخارية بالبنوك

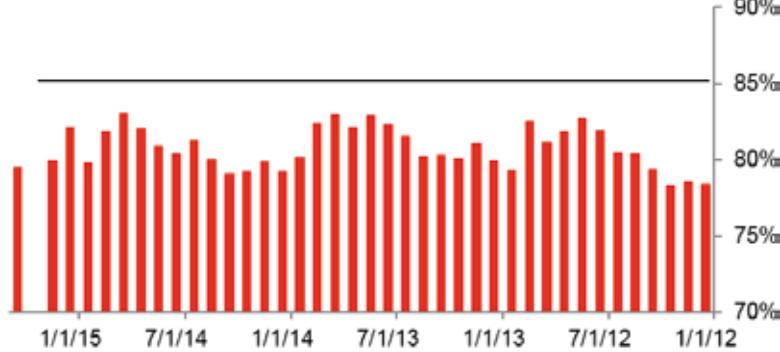
ارتفعت الودائع المصرفية بالبنوك إلى حد كبير بسبب الارتفاع في أوقات الدوام الحكومية والودائع الإدخارية. علاوةً على ذلك، شهدت الودائع التجارية بالبنوك أيضاً زيادة قدرها 20.1 مليار ريال خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

المؤشرات المصرفية (2/2)

بعد التدهور الذي أصاب نسبة القروض إلى الودائع المصرفية خلال شهر إبريل من عام 2015، تحسنت مستوياتها على نحو طفيف خلال شهر مايو من عام 2015 بسبب الظرفية في مستويات حجم الإقراض المصرفي المنحو للقطاع الخاص، بينما لايزال أقل بكثير من السقف المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي عند مستوى 85.0 في المائة. كما أن تحسن أنشطة عمليات الإقراض والإيداع مكنت البنوك من تحقيق أرباح قوية لتبلغ قيمتها 3.8 مليار ريال في الشهر.

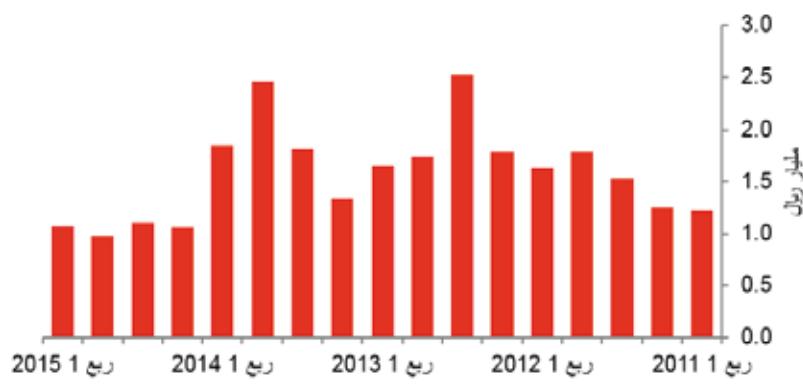
نسبة القروض إلى الودائع



ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع المصرفية إلى حد كبير نتيجة لزيادة نشاط الإقراض خلال شهر مايو من عام 2015، ولكن لا تزال أقل بكثير من سقف مؤسسة النقد العربي السعودي الذي يبلغ 85 في المائة.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

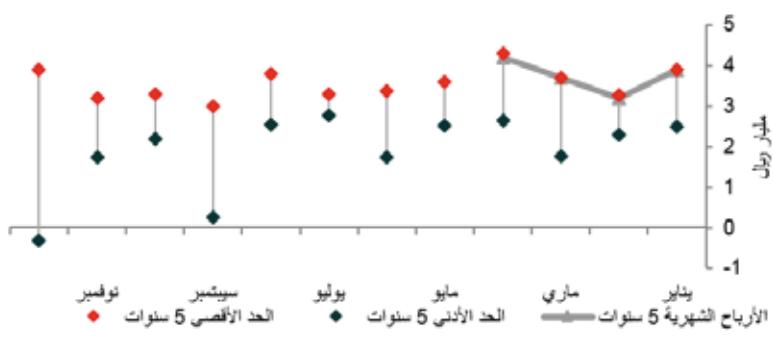
مخصصات البنوك للديون المعدومة



تراجع مخصصات البنوك للديون المعدومة بنسبة 41.8 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2015.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

أرباح البنوك الشهرية



ارتفعت أرباح البنوك تدريجياً في الأشهر الخمس الأولى من عام 2015. وفي شهر مايو من عام 2015، ارتفعت الأرباح بنسبة 3.6 في المائة على أساس سنوي.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

سوق المال السعودي

تراجع المؤشر العام لسوق المال السعودي - تداول - بنسبة 6.2 في المائة على أساس شهري خلال شهر يونيو من عام 2015 نتيجةً إلى تباطؤ معدلات النمو للقطاع غير النفطي إضافةً إلى المخاوف بشأن أزمة الديون اليونانية. وبالرغم من تراجع المؤشر العام، إلا أنه فاق أداء معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من عام 2015. ومنذ بداية تعاملات العام، حقق المؤشر العام تداول نسبة إرتفاع 11.2 في المائة حتى يوم 13 من شهر يونيو من عام 2015. بينما بلغ حجم التداول اليومي 5.0 مليار ريال (بنسبة تراجع 34.8 في المائة على أساس شهري) في شهر يونيو من عام 2015.

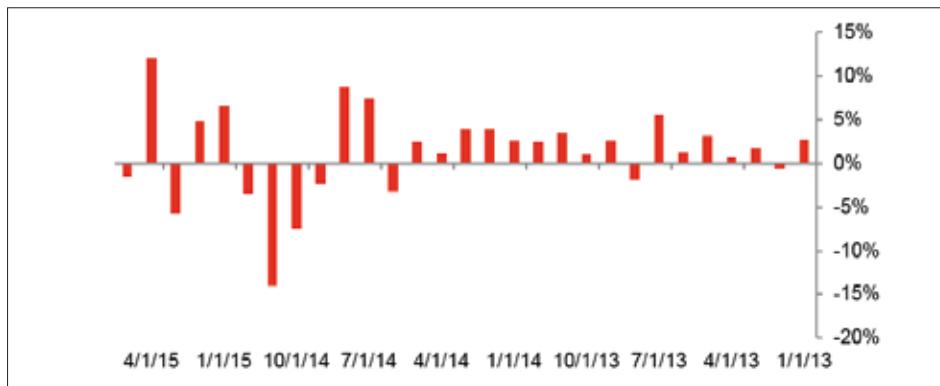
مؤشر تداول



بعد تراجع المؤشر العام خلال شهر يونيو من عام 2015، أظهر مؤشر تداول بوادر علامات الإنعاش خلال الأسبوعين الأولين من شهر يونيو من عام 2015 بسبب القاول العالمي في تقدم المحادثات لتسوية الديون اليونانية.

منذ بداية العام، إرتفع المؤشر بنسبة 11.2 في المائة اعتباراً من يوم 13 من شهر يونيو 2015.
المصدر: بلومبرج.

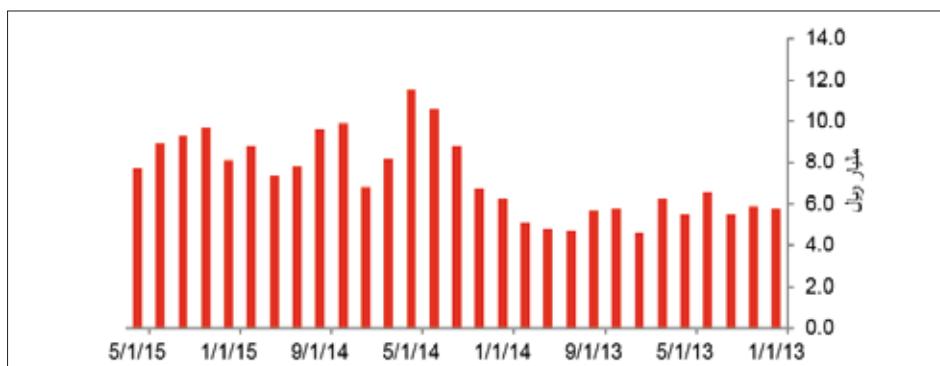
التغيرات الشهرية لمؤشر تداول



واصل المؤشر العام إنخفاضه خلال شهر يونيو من عام 2015، وسجل إنخفاضاً بنسبة 6.2 في المائة.

المصدر: بلومبرج.

متوسط أحجام التداول اليومية



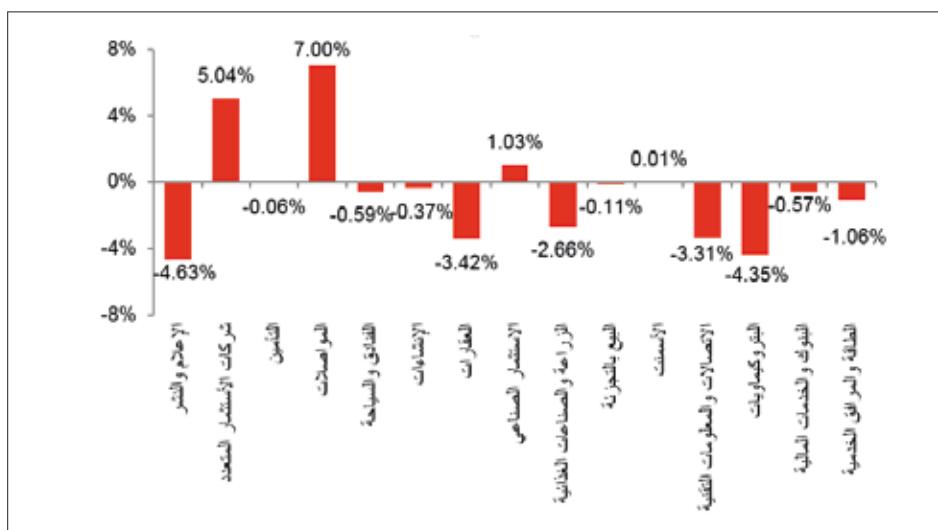
تراجع متوسط حجم التداول اليومي إلى 5.0 مليار ريال سعودي خلال شهر يونيو من عام 2015، و الذي يعد أدنى مستوى منذ شهر نوفمبر من عام 2013.

المصدر: بلومبرج.

أداء القطاع (الربع الأول عام 2015)

أنهى عدد 15 قطاع تعاملاتهم خلال شهر يونيو من عام 2015 بتراجعات سعرية نتيجةً ضعف مستويات الثقة في المناخ الاستثماري إضافةً إلى المخاوف بشأن أزمة الديون اليونانية. وقد تراجع قطاع الطاقة والمرافق بنسبة 12.37% في المائة وكانت من بين أعلى القطاعات الخاسرة، تبعه قطاع الاستثمار الصناعي بنسبة 10.03% في المائة، لحده القطاع التأميني بنسبة تراجع 6.97% في المائة. وكان الإنخفاض في قطاع التأمين نتيجةً إلى حد كبير إلى انخفاض سهم شركة أسيج للتأمين والذى يعد من إحدى الأسهم الأساسية في القطاع التأميني وتراجع بنسبة 34.45% في المائة إضافةً إلى تراجع سهم ميدغلف بنسبة 25.26% في المائة و سهم العالمية بنسبة 23.26% في المائة. وفي شهر يونيو من عام 2015، تراجعت أحجام التداول في 14 قطاع من أصل 15 قطاع بشكل ملحوظ نتيجةً لشهر رمضان المبارك. وقد سجل القطاع العقاري إنخفاضاً في أحجام التداول بنسبة 26.5% في المائة على أساس شهري. بينما تراجعت أحجام التداول لقطاع الإتصالات بنسبة 65.12% في المائة على أساس شهري، تبعه قطاع البناء والتشييد متراجعاً بنسبة 56.25% في المائة والقطاع العقاري بنسبة 50.21% في المائة على أساس شهري.

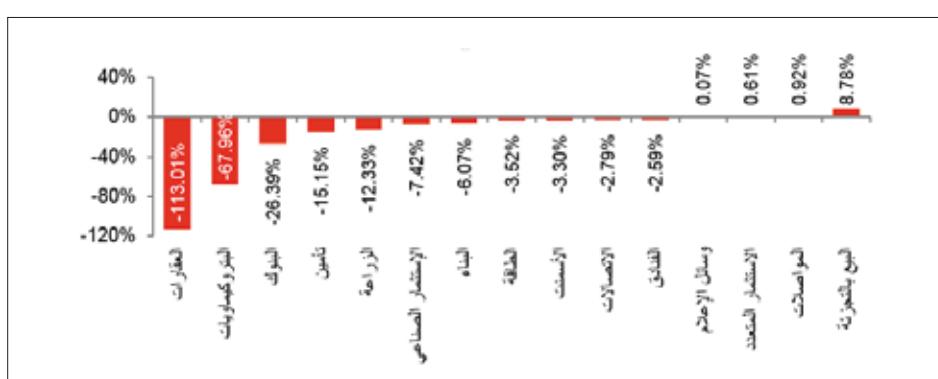
على صعيد مضاعفات الربحية، يتداول القطاع التأميني على مضاعف ربحية 28.01 ضعفاً، قطاع التجزئة 26.39 ضعفاً، قطاع الطاقة 26.84 ضعفاً، قطاع الاستثمار الصناعي 23.44 ضعفاً والتى يعتبر جمجمتها مضاعفات مبالغ فيها (مقابل الوسيط الحسابي المؤشر تداول و الذى بلغ 22.97 ضعفاً خلال شهر يونيو من عام 2015).



الأداء القطاعي

كان الأداء القطاعي ضعيفاً إلى حد كبير خلال شهر يونيو من عام 2015. بينما تراجع قطاع الطاقة بنسبة 12.37% في المائة.

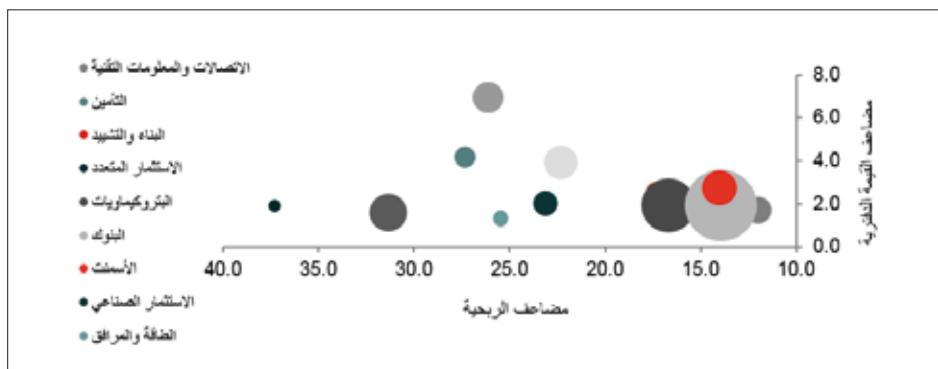
المصدر: جلف بيج.



حركة تداول القطاعات (التغير على أساس شهري)

تراجعت مستويات التداول خلال شهر يونيو من عام 2015. وعلى أساس شهري، شهد قطاع تجارة التجزئة زيادة في أحجام التداول فقط.

المصدر: تداول.



تقييم مضاعفات الربحية والقيمة الدفترية للقطاعات

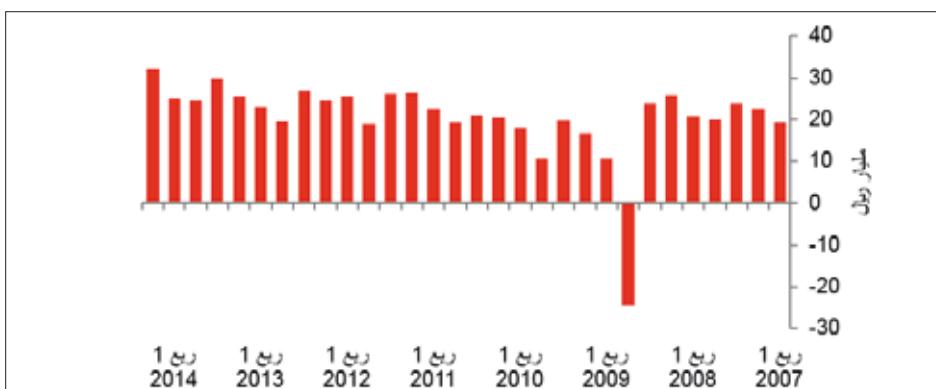
في شهر يونيو من عام 2015، ظهرت مضاعفات الربحية ومضاعفات القيمة الدفترية لقطاع الاستثمار المتعدد، قطاع العقارات، قطاع تجارة التجزئة، قطاع التأمين والقطاعات الاستثمارية الصناعية بمضاعفات مبالغ فيها مقارنة بمضاعفات المؤشر العام تداول.

المصدر: بلومبرج

ملاحظة: حجم الفقاعة يشير إلى القيمة السوقية.

نتائج الشركات (الربع الأول من عام 2015)

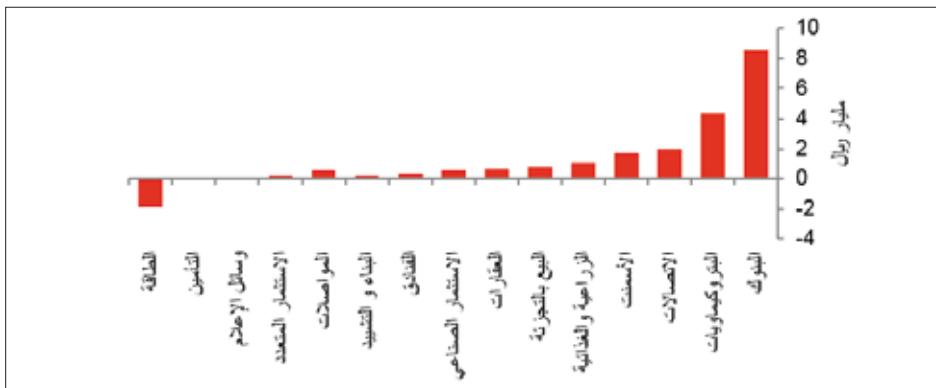
تراجعت أرباح الشركات المقيدة في سوق المال السعودي خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 23.3 في المائة وبلغت 19.2 مليار ريال. وبشكل عام، ارتفعت أرباح 11 قطاع من أصل 15 قطاعاً. وبين القطاعات الرئيسية، تصدر قطاع المواصلات وقطاع الطاقة والمرافق العامة القطاعات الأكثر ربحية بنسبة 129.5 في المائة و 115.7 في المائة على أساس سنوي. واستحوذ القطاع المصرفي على 44.52 في المائة من إجمالي الأرباح للربع الأول من عام 2015 وقطاع البتروكيمياويات استحوذ على 22.7 في المائة من إجمالي الأرباح للربع الأول من عام 2015.



صافي الدخل للشركات المدرجة

تراجعت أرباح الشركات المقيدة بالبورصة السعودية بنسبة 23.3 في المائة على أساس سنوي وبنسبة انخفاض بلغت 18.6 في المائة على أساس ربع سنوي بسبب انخفاض مستوى الأرباح لقطاع وسائل الإعلام وقطاع البتروكيمياويات.

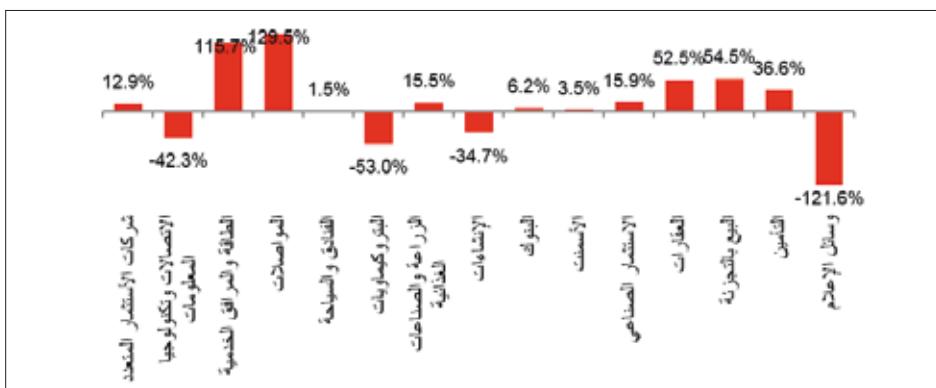
المصدر: روبيتورز إيكون.



صافي الدخل حسب القطاع (الربع الأول من عام 2015)

استمر كلاماً من القطاع المصرفي وقطاع البتروكيمياويات في الإستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة. وبالرغم من ذلك، تأثرت أرباح قطاع البتروكيمياويات على أساس سنوي بانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

المصدر: روبيتورز إيكون.



صافي الدخل حسب القطاع (التغير على أساس سنوي)

على صعيد القطاعات الصغيرة، ارتفع قطاع الاستثمار المتعدد من حيث صافي الدخل في الربع الأول من عام 2015، بينما تراجعت أرباح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصدر: روبيتورز إيكون.

البيانات الأساسية

2015F	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
									الناتج المحلي الإجمالي
2,433.0	2,821.0	2,791.0	2,752.0	2,511.0	1,976.0	1,609.0	1,949.0	1,559.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
									مليار ريال
648.9	752.5	744.3	734.0	669.5	526.8	429.1	519.8	415.7	مليار دولار
%13.8-	%1.0	%1.5	%9.6	%27.1	%22.8	%17.4-	%25.0	%10.4	نسبة التغير
غير متوفر	%1.7	%1.6-	%5.1	%12.1	%0.13-	%8.0-	%4.3	%3.8-	الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التغير) نفط الخام
غير متوفر	%5.7	%6.9	%5.5	%7.99	%9.7	%4.9	%11.1	%12.0	القطاع الخاص غير النفطي
غير متوفر	%3.6	%5.1	%5.3	%8.4	%7.4	%6.3	%6.2	%4.9	قطاع الحكومة
%2.9	%3.6	%2.7	%5.3	%9.9	%4.7	%1.9	%8.3	%6.0	الإجمالي
									المؤشرات النفطية (متوسط)
97.6	104.4	108.9	112.0	110.9	79.6	61.7	96.9	72.4	*برنت (دولار للبرميل)
غير متوفر	97.1	106.5	110.2	107.8	77.8	61.3	95.1	68.7	السعودية (دولار للبرميل)
غير متوفر	9.7	9.6	9.8	9.3	8.2	8.2	9.2	8.8	الإنتاج (مليون برميل في اليوم)*
									مؤشرات الميزانية (مليار ريال)
874.7	1,194	1,156	1,247	1,118	742	510	1101	643	إيرادات الحكومة
1,221	1,206	976	873	827	654	596	520	466	الإنفاق الحكومي
غير متوفر	66-	180	374	291	88	87-	581	177	رصيد الميزانية
غير متوفر	2.3-	6.4	13.6	11.6	4.4	5.4-	29.8	11.3	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
44.3	44.3	60	84	135	167	225	235	267	الدين المحلي
1.8	1.6	2.2	3.0	5.4	8.5	14.0	12.1	17.1	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
									مؤشرات التجارة الخارجية (مليار دولار)
307.1	320.4	322.4	337.5	317.0	214.9	162.9	279.6	205.0	إيرادات صادرات النفط
369.1	377.8	377.0	388.4	364.7	251.1	192.3	313.5	233.2	إجمالي إيرادات الصادرات
غير متوفر	157.5	168.2	155.6	131.6	106.9	95.5	115.1	90.2	الواردات*
غير متوفر	187.8	213.9	246.6	244.8	153.7	105.2	212.0	150.6	الميزان التجاري*
6.6-	106.2	134.3	164.8	158.5	66.8	21.0	132.3	93.3	رصيد الحساب الجاري
1.0-	14.1	17.8	22.4	23.7	12.7	4.9	25.5	22.5	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
غير متوفر	772.7	816.5	739.2	622.6	519.6	474.0	503.5	359.4	صافي الأصول الأجنبية الرسمية*
									المؤشرات النقدية (متوسط)
1.9	2.6	3.5	2.9	3.7	3.8	4.2	6.1	5.0	معدل التضخم (معدل التغير)
غير متوفر	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.5	5.5	معدل الإقراض مؤسسة النقد العربي السعودي (نسبة مؤدية، نهاية العام)
									المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية
31.8	30.6	30.0	29.2	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	تعداد السكان (مليون)
5.6	5.7	5.5	5.5	5.8	-	5.4	5	5.6	معدل البطالة (15+، نسبة مؤدية)
20,677	24,454	24,847	25,140	23,599	19,113	16,095	20,157	16,667	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (دولار)

تنوية عام

الرجاء قراءة الشروط التالية وشروط استخدام هذا التقرير:

يعتبر قراءة هذا التقرير قبولاً لهذه الشروط والأحكام. كما يحق للبنك السعودي البريطاني (ساب) في أي وقت إجراء أية تعديلات من حذف أو إضافة محتويات لهذا التقرير أو للتنوية. ويعتبر هذا التنوية فعالة في الحال ويعتبر قبولاً من طرف القارئ.

تعتبر المعلومات الواردة في هذا التقرير دقيقة وصحيحة ولكن من دون تحمل أية مسؤولية على بنك ساب و لا يعتبر ضماناً لتحمل أية أضرار أو خسارة ناتجة عن إستعمال هذا التقرير.

يتم إستخدام هذا التقرير للأغرض المعلوماتية فقط، وليس للإستخدام لأية أغراض تجارية أو إستثمارية أخرى.

لا يعتبر محتوى التقرير تقديمًا لأية مشورة قانونية، أو تقديم مشورة متعلقة بالضرائب، أو المنشورة في مجال الاستثمار، أو المنشورة في المحاسبة، أو لأغراض المحاسبة، ولا يحق إعادة نشر أو توزيع هذا التقرير في أية أنحاء أو مدن أخرى التي يمنع فيها مثل هذا الإستخدام ويعتبر مخالفًا للقانون ولوائحه.

كما لا يعتبر مدراء بنك ساب، أو الموظفين أو الموردين أو الممثلين أو الوكلاء مسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن أية أخطاء أو عدم دقة هذا التقرير أو عن الأضرار المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن استخدام التقرير.

يتوجب على القارئ التتحقق بشكل مستقل من صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير من خلال الحصول على المشورة المهنية من المتخصصين أو الخبراء. جميع حقوق الملكية وحقوق التأليف والنشر محفوظة، ويعتهد القارئ بعدم نسخ هذا التقرير أو استخدام المحتوى لهذا التقرير في أية أغراض دون الحصول على موافقة كتابية من بنك ساب.

كما يتعهد القارئ بعدم استخدام حقوق الملكية الفكرية أو أسماء الأشخاص أو المساهمين لأي غرض من الأغراض، وأنه سيتطلب استخدام هذا التقرير فقط للإستخدام غير التجاري. كما يتعهد القارئ بعدم استخدام أي من الأسماء التجارية والشعارات وحقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية، الأسرار التجارية، ولا توزيع أي معلومات من غير موافقة البنك السعودي البريطاني.

كما يتعهد القارئ بتوسيع بنك ساب ومديريها ومسؤوليها ووكالائها ضد أي مطالبات ناشئة عن أي استخدام غير م المصرح به للبيانات الواردة بهذا التقرير.